

أهداف التعلم:

في نهاية هذا الدرس يصبح الطالب قادرا على:

- ✓ التفرقة بين الخطر، التهديد، المخاطرة، المقامرة.
- ✓ بلورة مفهوم إدارة المخاطر المالية والتمييز بين أهم المخاطر المالية.
- ✓ تحديد مراحل إدارة المخاطر المالية.
- ✓ التمييز بين سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

أولاً : التعريف بمصطلحات الدرس

الخطر: هو السبب في الخسارة ، أو هو **مصدر المخاطرة**.

التهديدات: هي **المخاطر الناتجة عن سلوك الآخرين**.

عدم التأكد: هي الشك **وعدم اليقين في أحداث المستقبل الذي يتضمن حدوث الجيد**

والسيئ.

المخاطرة: تعرف المخاطرة على أنها " درجة **عدم التأكد من وقوع خسارة** معينة"، وتعرف

أيضاً على أنها " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع **حادث** معين في المستقبل" هي **النتيجة**

المحتملة من وقوع الخطر.

المقامرة: في المقامرة **لا يوجد أي حسابات مسبقة أو خطط بديلة**، فقط يعتمد المقامر في

فرصته للفوز على **الصدفة والحظ وليس على أعمال العقل والأخذ بالأسباب وتحليلها**.

ثانياً: أنواع المخاطر المالية:

على غرار **أنواع المخاطر** العامة، تتعدد أنواع المخاطر المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين كما يلي:

1- مخاطر السوق (المخاطر النظامية)

تعد مخاطر السوق من أهم أنواع المخاطر المالية، إذ تتميز بنطاقها الواسع، نتيجة ديناميكيات العرض والطلب. تنشأ مخاطر السوق من الخسائر المحتملة بسبب التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الأسهم.

وتحدث مخاطر السوق إلى حد كبير بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والذي قد يؤثر على أداء جميع الشركات وليس شركة واحدة فقط.

وتنقسم المخاطر النظامية إلى:

المخاطر السيادية: تشير المخاطر السيادية إلى المخاطر المرتبطة بالاستثمار أو العمل في بلد معين بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية. تتعلق المخاطر السيادية على وجه التحديد بمخاطر تقصير الحكومة في الوفاء بالتزامات ديونها.

مخاطر التضخم: هو احتمال الخسارة الناتجة عن تآكل الدخل أو قيمة الأصول بسبب ارتفاع تكاليف السلع والخدمات. السندات هي الاستثمارات الأكثر عرضة لمخاطر التضخم.

مخاطر أسعار الفائدة: هي فرصة أن يتجاوز سعر الفائدة المدفوع على قرض أو استثمار معدل العائد المتوقع. كلما ارتفع سعر الفائدة، زادت احتمالية الخسارة.

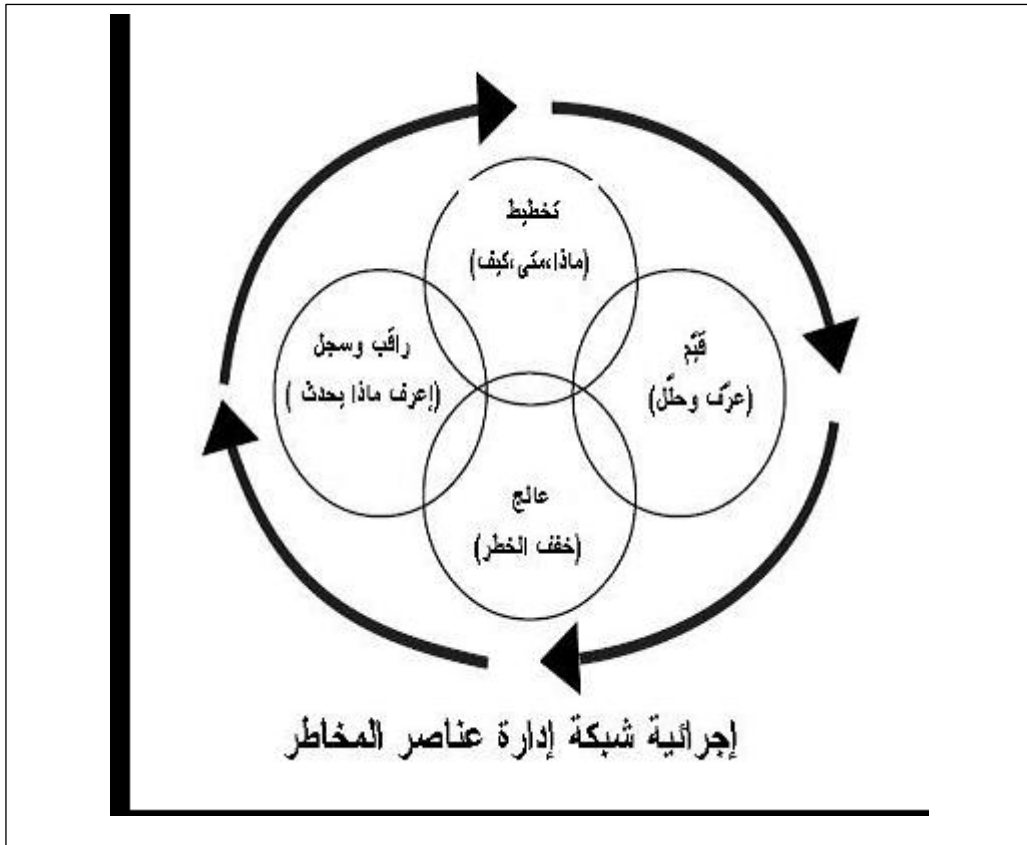
2- المخاطر الخاصة (الغير نظامية) : التي تواجه شركة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك الشركة. ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على إستراتيجية التنوع. ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص شركة معينة ، تنقسم إلى :

• **مخاطر الائتمان :** هذا النوع من المخاطر ينشأ نتيجة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه نظرائها وهم الأفراد المشاركين في صفقة استثمار أو ائتمان أو تجارة، وتشمل مخاطر التخلف عن السداد أو عدم السداد من قبل المقترضين أو مصدري السندات أو الأطراف المقابلة في المعاملات المالية. كما يشمل مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة سندات الدين.

- **مخاطر الطرف المقابل:** مخاطر الطرف المقابل هي مخاطر الخسائر الناشئة عن تقصير أو عدم أداء الطرف المقابل في معاملة مالية، مثل عقد مشتق أو اتفاقية قرض
- **مخاطر السيولة :** تُعرف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة الشركة على تنفيذ المعاملات، وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات المالية أو عمليات الصندوق بسبب نقص الأصول السائلة أو عدم القدرة على بيع الأصول بسرعة دون خسارة كبيرة.
- **مخاطر التشغيل:** تُعرف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر الناتجة عن إخفاقات تشغيلية، مثل سوء الإدارة أو أخطاء التكنولوجيا، أو الأخطاء البشرية أو الأحداث الخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية. ويشمل المخاطر المرتبطة بالاحتيايل والأخطاء والامتثال القانوني والتنظيمي واضطرابات الأعمال والهجمات الإلكترونية واضطرابات سلسلة التوريد.

ثالثاً: ماهية إدارة المخاطر

إن مصطلح إدارة المخاطر المالية لا يعني بالضرورة التخلص أو القضاء على المخاطر بل يقصد به مجموعة الاجراءات التي يتخذها المستثمر من أجل التقليل من الآثار الجانبية (السلبية) للخطر،



رابعاً: مراحل إدارة المخاطر

إدارة المخاطر المالية هي أسلوب منهجي تتبناه المؤسسات لتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على صحتها المالية. تشمل هذه المخاطر نطاقاً واسعاً يتراوح من مخاطر السوق والائتمان إلى تقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات. إن هدف إدارة المخاطر المالية ذو شقين: حماية المنظمة من النتائج المالية السلبية والاستفادة من فرص تحقيق مكاسب مالية. وينطوي ذلك على تقييم شامل للمخاطر، يليه تنفيذ استراتيجيات مختلفة مثل التحوط، والتنويع، واستخدام الأدوات المالية لتخفيف الخسائر المحتملة وتحسين الأداء المالي.

تعد المراقبة المستمرة والمراجعات الدورية جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر المالية، مما يضمن بقاء الاستراتيجيات متوافقة مع المشهد الاقتصادي الديناميكي، يعمل الإطار الفعال لإدارة المخاطر المالية على تمكين المؤسسات من التغلب على حالات عدم اليقين، واتخاذ قرارات مالية مستنيرة، والحفاظ على المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار.

1- تحديد المخاطر

يُعد تحديد المخاطر أولى خطوات عملية إدارة المخاطر المالية، إذ يتم النظر في جميع الحالات أو الأحداث المحتملة التي يمكن أن تحدث تأثيرًا سلبيًا من الناحية النقدية. وفي هذه المرحلة، يمكن استخدام نهجًا استباقيًا للتعرف على التهديدات المالية، من أجل حماية التدفق النقدي للشركة، إذ يتم دراسة البيانات المالية للشركة، مع تحديد حالتها وتحديد المخاطر المحتملة، وتحديد تدفقات الإيرادات الرئيسية وكيف تؤثر شروط الائتمان الاستهلاكي عليها، إلى جانب فحص كيف يتغير التدفق النقدي بمرور الوقت.

2- تقييم المخاطر وقياسها

بعد جمع المخاطر المالية في قائمة، تأتي خطوة تقييم المخاطر وتقديرها بشكل كمي حتى يمكن تحديد أولوياتها بطريقة مناسبة، وتُعد هذه الخطوة ضرورية للتعامل مع المخاطر الشديدة بشكل أسرع من المخاطر ذات الخطورة الأقل.

ويمكن تقييم المخاطر المالية من الناحيتين النوعية والكمية، وفي مجال التمويل، ينصب التركيز أكثر على التقييم الكمي للمخاطر، ولكن دون إغفال التقييم النوعي.

تقييم المخاطر هو التعرف على المخاطر وتأثيرها على كل ما يحيط بها وأفضل طريقة يتم من خلالها **تقييم المخاطر** هو التجول في بيئة العمل وكتابة كل الملاحظات التي تظهر والمخاطر الكامنة في الأعمال أي المخاطر التي لا تترى بالعين المجردة ولكن يسهل التعرف عليها من خلال البيانات المدونة في السجلات السابقة الخاصة بالأعمال نفسها أو ما قد يطرأ عليها من مستجدات

مصفوفة تقييم المخاطر عبارة عن أداة مرئية تستخدمها **إدارة المخاطر** يتم من خلال التعرف على مدى تأثير الخطر واحتمال حدوث تلك الخطر أي أنها تستند إلى عاملين متقاطعين وهم مدى تأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر لذلك تعرف أحيانا باسم مصفوفة الاحتمالية والخطورة

المحاضرة الرابعة: المخاطرة في الاستثمارات الفردية..... د. بشرى نمديلي

فهي تصور المخاطر المحتمل حدوثها ومدى تأثير تلك الخطر علي العمل والعاملين وتحدد مصفوفة المخاطر العنصرين التاليين:

- شدة الخطر
- احتمال حدوثه

شدة تأثير الخطر	5 تأثير خطر جدا	10	15	20	25
	4 تأثير خطير	8	12	16	20
	3 تأثير مقبول	6	9	12	15
	2 تأثير ضعيف	4	6	8	10
	1 نادر الحدوث تأثيره منعدم	2	3	4	5
احتمالات حدوث الخطر					

مصفوفة تقييم المخاطر

3- معالجة المخاطر

تأتي خطوة التعامل مع المخاطر من خلال إتخاذ الإجراءات المطلوبة لتجنب حدوثها أو التقليل من شدة أضرارها، وذلك من خلال إجراء المناقشات مع الإدارات والخبراء والعلماء للوقوف على أرض صلبة من الحلول المقترحة والمناسبة، تحدث هذه العملية تحت إشراف الإدارة العليا.

4-مراقبة المخاطر:

يتم مراقبة المخاطر المحتملة باستمرار وتقييم تأثير أي تغييرات في الظروف الخارجية أو الداخلية على المخاطر المحددة.

خامساً: سياسات إدارة المخاطر

تعرف هذه السياسات على أنها الطريقة المتبعة للتعامل مع المخاطر وتشمل هذه

الأنواع ما يلي:

1- تجنب المخاطر

تعتمد في هذا النوع على تجنب القرارات التي من شأنها أن تعزز احتمالية حدوث الخطر، وبالتالي يحد ذلك من وقوع التهديدات المحتملة بنسبة كبيرة.

يمكن الاعتماد على استراتيجية تجنب المخاطر دون دراسة المخاطر أولاً وتحليلها وتقييمها جيداً، فقد تكشف لك فيما بعد أنها مخاطر إيجابية تحمل لك فرص هامة لمشروعك، وبالتالي تجنب هذه الفرص بمثابة وقوع خسائر.

أما على سبيل المثال في استراتيجية تجنب المخاطر عدم اتخاذ القرار بالاستثمار في مشروع ما لتفادي خسائره وأضراره المحتملة على المستثمر سواء فرد أو شركة.

2- تقليل المخاطر

تُطبق استراتيجية التقليل من المخاطر بغرض التخفيف من آثارها السلبية على المشروع أو على المؤسسة، وذلك يكون من خلال القيام بعدد من الإجراءات.

فعلى سبيل المثال يواجه أصحاب المشروعات في الجانب التمويلي مشكلات تتعلق بالإخلال بالمتطلبات التنظيمية، وما يساعدهم على التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر هو تطبيق حلول تكنولوجية.

3- تحويل المخاطر

الاعتماد على استراتيجية تحويل المخاطر يعني توقيع عقد يُنص فيه على أن المؤسسات أو الأفراد غير مسئولين عن تحمل المخاطر المحتملة وأن ما يتحملها هو طرف آخر، هذه الاستراتيجية تقلل من حدة المخاطر ومن العبء الواقع على المؤسسة في تحملها.

وعلى سبيل المثال تُطبق هذه الاستراتيجية عند التعاقد مع شركة تأمين والتي تتحمل الأضرار الناشئة عن المخاطر التي قد يتعرض المؤمن عليه مثل التعرض للحوادث.

4- تقبل المخاطر

في بعض الأحيان تلجأ الشركات إلى اتباع استراتيجية تقبل المخاطر، والتي لا تتخذ فيها أي إجراءات تقلل من أضرار المخاطر السلبية، ولكن ما الذي يدفع الشركات إلى اتباع مثل هذه الاستراتيجية والاستسلام للمخاطر بدلاً من مواجهتها؟

الإجابة هي أن التقليل من المخاطر تكلفته تزيد عن قيمة المخاطر، وبالتالي يرى أصحاب المؤسسات أن التقليل من المخاطر في تلك الحالة هي مخاطرة بحد ذاتها، فمن الأفضل القبول في تلك الحالة لمنع تحمل تكاليف مادية باهظة.

ولكن قبول الخطر لا يتناسب مع المخاطر التي لها آثار شديدة الضرر على المؤسسات، فيجب التعامل مع المخاطر بهذه الاستراتيجية إذا كانت آثارها السلبية خفيفة.

سادسا: استراتيجيات إدارة المخاطر

يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية، وهي :

1- إستراتيجية ترك الموقف مفتوح :

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

2- إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة :

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالشركة، والتي لا ترغب الشركة في تحمل أكثر منها. ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتخفيض المخاطر حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر، مثل: التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

3- إستراتيجية تغطية كل الخطر :

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تخفيض الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر

المحاضرة الرابعة: المخاطرة في الاستثمارات الفردية..... د. بشرى نمديلي

باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر. وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة - بشكل خاص - لأجل إنقاذ المنشأة من حالة فشل مالي تمر بها، إلا أنها أصبحت أحدي الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمنشآت المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن.